الأمم المتحدة S/2011/488

مجلس الأمن

Distr.: General
5 August 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقا بتقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2011/406)، فإنني بموجب هذه الرسالة، أطلب من مجلس الأمن النظر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي من المقرر أن تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وفي الرسالة المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ الموجهة إلي، طلب وزير الخارجية والمغتربين في لبنان أن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة، دون تعديل.

ولا تزال اليونيفيل تضطلع بدور حاسم في ضمان السلام والاستقرار في جنوب لبنان، فضلا عن الاحترام الكامل للخط الأزرق من جانب كلا الطرفين. وتواصل اليونيفيل، وفقا لولايتها، مراقبة وقف الأعمال العدائية ومساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات نحو إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي عناصر مسلحة، وأي عتاد وأسلحة غير مرخص لها. كما تتخذ اليونيفيل جميع الإجراءات اللازمة في حدود قدراتها لكفالة ألا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة عدائية من أي نوع.

ولا يزال التعاون بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية ضروريا لتنفيذ ولاية اليونيفيل. وفي الاجتماع الثلاثي الذي عقد في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١، كررت القوات المسلحة اللبنانية تأكيد التزام حكومة لبنان الثابت بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتعاونها المستمر مع اليونيفيل في هذا الصدد. وقد ردد رئيس الوزراء نجيب ميقاتي هذا الالتزام عندما زار منطقة عمليات اليونيفيل في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١١، يرافقه وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة اللبنانية وكبار الضباط.

080811 080811 11-44293 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتواصل اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية عملياتهما المشتركة، بما في ذلك القيام بـ ١٣ عملية وسطيا للحيلولة دون إطلاق القذائف على فترات امتدت كل منها ٢٤ ساعة وست دوريات راجلة يوميا، مع إقامة ١٨ نقطة تفتيش مشتركة، ٦ منها على نهر الليطاني. وأجرت القوتان مؤخرا عدة مناورات مشتركة واسعة النطاق لإطلاق النار في البر والبحر.

وقد يسرت ترتيبات الاتصال والتنسيق التي أجرتها اليونيفيل مع الأطراف، بما في ذلك الآلية الثلاثية، اتخاذ عدد من التدابير البناءة والعملية مؤخرا، وساهمت في بناء الثقة.

وبعد فترة طويلة من الجمود في عملية ترسيم الخط الأزرق بشكل واضح نظرا لعدم وجود توافق حول النقاط الخلافية، وافق الطرفان على المبادرة الأخيرة لليونيفيل بالمضي قدما في وضع علامات على النقاط غير الخلافية. وإني متفائل بأن عملية وضع العلامات يمكن أن تستمر الآن بعد توقف طويل بشكل جدي مع الدعم اللازم للأعمال المتعلقة بالألغام داخل البعثة.

وقد اتفق الطرفان أيضا على مناقشة قضايا الأمن البحري من خلال الآلية الثلاثية، مع احتمال الاستعانة بخبراء بحريين. وسوف تواصل اليونيفيل العمل مع الطرفين بشأن طرائق دفع هذه المناقشات إلى الأمام.

وانتهت اليونيفيل، بعد اتصالات ومناقشات مكثفة مع كل من الطرفين، من وضع الصيغة النهائية لاقتراحها المتعلق بالترتيبات الأمنية لتسهيل انسحاب الجيش الإسرائيلي من شمال قرية الغجر. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، قدمت اليونيفيل اقتراحها إلى الطرفين لاعتماده رسميا.

ولا يزال الموقف العام للسكان المحليين تجاه اليونيفيل إيجابيا لدى مواصلة اضطلاعها بأنشطة عملياتها، بما في ذلك القيام بعدد من الدوريات وصل إلى ١٠ ٠٠٠ دورية شهريا في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وبالرغم من ذلك، وإلى جانب الحوادث التي أبلغت إلى مجلس الأمن من خلال تقاريري الدورية عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وقعت عدة حوادث من السلوك غير الودي وتقييد حرية حركة دوريات اليونيفيل وموظفيها في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١١. وشمل بعض هذه الحوادث قيام مدنيين محليين بقذف الحجارة والاستيلاء على ممتلكات الأمم المتحدة، مثل الكاميرات، ونظم المعلومات الجغرافية، ومعدات الاتصالات، والخرائط، من أفراد القوة. وقد احتجت اليونيفيل بشدة على الحوادث للقوات المسلحة اللبنانية. وقد أوعز قائد قوة اليونيفيل إلى أفراد القوة بتطبيق قواعد الاشتباك بقوة في الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم. وسوف تواصل اليونيفيل العمل عن كثب مع السلطات اللبنانية بهدف التقليل من وقوع مثل هذه الحوادث إلى أدنى حد ممكن.

وتعتبر حرية الحركة للقوة وأمن أفرادها وسلامتهم جزءا لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لمهامها. وقد حث مجلس الأمن في قراره ١٧٧٣ (٢٠٠٧) جميع الأطراف على أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأن تفي بدقة بالتزامها باحترام سلامة أفراد القوة وسائر الأفراد التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك تفادي أي عمل من شأنه تعريض أفراد الأمم المتحدة للخطر وكفالة منح القوة حرية كاملة للتنقل داخل منطقة عملياتها. وتقع المسؤولية الرئيسية عن كفالة حرية التنقل لأفراد قوات اليونيفيل في منطقة العمليات على عاتق السلطات اللبنانية.

وإني أشعر بالتفاؤل من مشاركة اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية في عملية الحوار الاستراتيجي التي أعلق عليها أهمية كبيرة. ويهدف الحوار الاستراتيجي إلى إجراء تحليل للقوات البرية والأصول البحرية، ووضع سلسلة من المعايير التي تبين الترابط بين قدرات اليونيفيل ومسؤولياتها وقدرات القوات المسلحة اللبنانية ومسؤولياتها، بغية تحديد متطلبات القوات المسلحة اللبنانية لتنفيذ المهام المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وآمل بأن تتسارع وتيرة الحوار الاستراتيجي. ويتمثل هدف اليونيفيل في الأجل الطويل في النقل التدريجي للمسؤوليات التي تضطلع بها القوة حاليا في البر والبحر إلى القوات المسلحة اللبنانية، وجعل القوات المسلحة اللبنانية تمارس السيطرة الأمنية الفعالة على منطقة عمليات اليونيفيل والمياه الإقليمية اللبنانية، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ويبلغ العدد الإجمالي للأفراد العسكريين ٠٩١ ١٢ فردا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١. ويشمل هذا العدد ١٣٥ ١١ من جنود المشاة ينتشرون في قطاعين، و ٦١٦ من الأفراد الذين يخدمون في قوة العمل البحرية. ويبلغ عدد العنصر المدني لليونيفيل ٣٥٤ موظفا دوليا و ٦٥٨ موظفا وطنيا.

وأنا ممتن للبلدان المساهمة بقوات لليونيفيل وعددها ٣٦ بلدا على التزامها المستمر. فهذا الالتزام، بالإضافة إلى إقامة شراكة استراتيجية مع القوات المسلحة اللبنانية، قد مكّن من التنفيذ الناجح لعدة جوانب رئيسية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بيد أنه مع اقتراب نهاية ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة، من الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لرئيس بعثة اليونيفيل وقائد القوة، اللواء أسارتا، وإلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين في اليونيفيل، على العمل الذي يقومون به في جنوب لبنان في خدمة السلام.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية لليونيفيل، فقد خصصت الجمعية العامة للحساب الخاص لليونيفيل بموجب قرارها ٣٠٣/٦٥، مبلغا إجماليه ٥٤٥,٥ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، فإن كلفة الإنفاق على القوة سوف تقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ٥٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ١ ٨٤٩,٢ مليون دولار. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة على الفور وبالكامل لتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ١٣,١ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترة المنتهية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

وإنني، مع وضع المعلومات الواردة أعلاه في الاعتبار، أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة على أعضاء المجلس.

(توقيع) **بان** كي - مون